موانىء دبي تشغل ميناء الحاويات بعدن

• أكدت وزارة النقل أنها تعمل حاليا على تفعيل دور المنطقة الحرة في عدن وخاصة في أنشطة التخزين وإعادة الصادرات وربط نشاطها بالموانىء اليمنية الأخرى، من خلال تشغيل وتطوير ميناء الحاويات وكذا تطوير بعض الأنشطة الاقتصادية في ميناء عدن.
وقال مسئول في الوزارة لـ "الميثاق" إن الوزارة تركز خلال العام القادم على مواصلة الاهتمام بالمناطق الحرة والصناعية ومناطق التجارة وفي المقدمة المنطقة الحرة في عدن وبما يعزز دورها في خدمة الاقتصاد الوطني.

كتب/ جمال مجاهد

وتوقع المصدر السابق أن يشهد العام القادم ٢٠٠٨ البدء بتشغيل ميناء المنطقة الحرة بعدن، وتنفيذ مشروع تطوير منطقة الخزن بالمنطقة الصناعية الحرة بعدن، وتنفيذ مشروع قرية الشحن الجوي بعدن، والبحث عن شراكات واستثمارات للتطوير في المناطق الصناعية والسياحية والعقارية بالمنطقة الحرة، وتنويع أشكال ومواقع المناطق الحرة في المنافذ وداخل اليمن.

وكانت الحكومة ممثلة بنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي الأخ عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وقعت وشركة موانئ دبي العالمية الأسبوع الماضي مذكرة تفاهم للشراكة في تشغيل وتطوير ميناء الحاويات بعدن.

وقال الأرحبي إن مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة اليمنية وموانئ دبي العالمية تقضي بالتعاون بين الجانبين في تشغيل وتطوير ميناء الحاويات بعدن، وأشار إلى أن توقيع مذكرة التفاهم هذه يندرج في إطار التعاون الأخوي المتنامي بين الجمهورية اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ولفت الأرحبي إلى حرص اليمن على الاستفادة من الخبرات العالمية التي تمتلكها موانئ دبي العالمية لتشغيل وتطوير الموانىء.

من جانبه أعلن وزير النقل خالد إبراهيم الوزير عن توجهات لإنشاء شركة يمنية إماراتية مشتركة لتطوير وتشغيل ميناء عدن للحاويات. وأوضح الوزير أن مذكرة التفاهم تقضي بإنشاء شركة مشتركة بين موانىء عدن وموانىء دبي، لتشغيل وإدارة ميناء الحاويات، تتملك كل منهما ٥٠٪ من أسهمها.

واعتبر الوزير مذكرة التفاهم اتفاقا أولياً، متوقعاً البدء في إجراءات إنشاء الشركة خلال ديسمبر الجاري، وفقاً للقوانين اليمنية النافذة والإجراءات المعتمدة لدى الجهات ذات العلاقة.وأوضح وزير النقل أن الخطوة الجديدة إيجابية بالنسبة للحكومة اليمنية لعدة اعتبارات أهمها، الاستفادة من الخبرات العالمية التي تمتلكها موانىء دبي العالمية لتشغيل وتطوير ميناء الحاويات بعدن، الذي حدد ضمن خمس موانىء في العالم لاستلام حاويات الترانزيت، فضلاً عن كون تشغيله مطلباً شعبياً ورسمياً لا بد منه.

ونفى الوزير صحة ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن تهديد شركة موانىء دبي العالمية بعدم الاستثمار في اليمن فيما لو تراجعت الأخيرة عن اتفاقها السابق لتشغيل ميناء الحاويات بعدن، مبيناً أن الجانبين "الحكومة اليمنية وموانىء دبي" لا علم لهما بهذه الأنباء.

وصادقت الحكومة في ديسمبر عام ٢٠٠٥ على فوز شركة موانىء دبي العالمية بعقد تشغيل ميناء الحاويات، قبل أن يجمد مجلس النواب العقد بعد أن تعرض لانتقادات شديدة. وأعادت الحكومة في عام ٢٠٠٦ مفاوضاتها مع شركة موانىء دبي، لكن الأخيرة تراجعت عن عرضها الأول وطالبت حينها بتقاسم صافي الربح ٥٠٪ بدلاً من إعطاء اليمن مبلغاً مقطوعاً ستة دولارات عن كل حاوية.وعرضت الحكومة الميناء في مناقصة دولية في أواخر عام ٢٠٠٤ وتم إعلان الشركات المتقدمة وهي تسع شركات، لكن تأهلت للمنافسة في مطلع ٢٠٠٥ ثلاث شركات هي "شركة رابطة الكويت والخليج، وموانىء دبي، والشركة الفلبينية".

تعزيز القدرة التنافسية

وتتطلع الحكومة إلى تطوير محطة الحاويات وفقاً للمعايير الدولية ورفع طاقتها إلى ١,٥ مليون حاوية سنوياً، وإنشاء قرية البضائع والشحن الجوي لتلبية احتياجات التجارة المحلية وإعادة التصدير، وإقامة البنية التحتية للمنطقة الصناعية والتخزينية ومنطقة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية، وكذلك تطوير منشآت أحواض جافة في ميناء عدن بهدف تعزيز القدرة التنافسية للميناء في مجال الشحن البحري.

وأكد المسئول في وزارة النقل أن الحكومة تستهدف تحديث الإطار التشريعي والقانوني وتأسيس نظم إدارية ومعلوماتية متكاملة، وتطوير القدرات والإمكانات البشرية وتأهيلها، وإجراء الدراسات اللازمة لتطوير المنطقة الحرة وربطها بتحقيق أهداف التنمية في اليمن، إضافة إلى تكثيف برامج وحملات الترويج الداخلي والخارجي في المنطقة الحرة بعدن والمناطق الأخرى المتوقع إنشائها.

وتستهدف الحكومة خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ –٢٠١٠ توفير موانىء حديثة ذات طاقة عالية وهامش احتياطي كاف للتوسع في المبادلات الخارجية وفق المعايير العالمية، فضلاً عن استغلال موقع عدن على خطوط الملاحة البحرية الدولية في جذب الاستثمار وتقديم خدمات المناولة والتخزين وتصدير البضائع، وإقامة مرافق متكاملة للموانىء بما في ذلك أحواض إصلاح السفن وصيانتها وتقديم الخدمات اللازمة للسفن.

وتخطط الحكومة لزيادة عدد الموانىء التجارية إلى ٩ موانىء وحجم الشحن البحري إلى ٨,٥ مليون طن بضائع جافة و١٥,٧ مليون طن نفط و١,٧ مليون حاوية في عام ٢٠١٠م.

ومن المقرر أن تنفذ الحكومة جملة من الإجراءات والسياسات في هذا الإطار من أهمها استكمال التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لأنشطة وأعمال المؤسسات والهيئات العاملة في النقل البحري، ومواءمة التشريع البحري اليمني مع التشريعات الإقليمية والدولية، وتطوير الأداء المالي والإداري بما يكفل رفع كفاءة الإنتاج واستيعاب آليات ونظم الموانىء والخدمات البحرية الحديثة، وكذا إعادة هيكلة كل من شركة الملاحة الوطنية وشركة خطوط اليمن البحرية، واستكمال برنامج خصخصة المؤسسات والمرافق البحرية وفق أسس سليمة والعمل على جذب شركاء إستراتيجيين لشركة أحواض السفن الوطنية.

كما تسعى إلى الانضمام إلى الاتفاقيات البحرية الدولية وتطبيق أحكام الأمن البحري في الموانىء والسفن اليمنية وفق الاتفاقيات الدولية، وتطوير قدرات الموانىء اليمنية وتحسين خدماتها ووسائل السلامة فيها بما يرفع كفاءتها التنافسية على الصعيد الإقليمي والدولي، فضلاً عن تعميق أرصفة الموانىء القائمة وتزويدها بالآليات والمعدات والتجهيزات اللازمة لأعمال الشحن والتفريغ والاهتمام ببرامج صيانة الموانىء وآلياتها وتجهيزاتها، وتشجيع القطاع الخاص للتوسع في مزاولة العديد من أنشطة وخدمات الموانىء وتحرير نشاط مناولة البضائع للشركات الخاصة، وتطوير خدمات صيانة وإصلاح السفن بما في ذلك الأحواض الجافة ومرافق تقديم الخدمات اللازمة للسفن.

وتتطلع الحكومة خلال السنوات الثلاث القادمة إلى تشجيع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الملاحية وخدمات الشحن والتفريغ والتخزين وتموين السفن، واستكمال نظام تأمين سلامة الملاحة البحرية، والقيام بالإرشاد البحري وفق مقتضيات حركة التجارة الخارجية والداخلية وحماية السواحل اليمنية والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث، ورفع قدرات وكفاءة الكوادر البشرية العاملة في نشاط الموانىء والنقل البحري.

موازنة العام ٢٠٠٨ تركز على مكافحة الفساد

كتب/ المحرر الاقتصادي

□ أكد البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠٠٨ أن تعزيز جهود مكافحة الفساد يعتبر أحد أهم مكونات البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وأوضح البيان المالي أن الحكومة عكست في برنامجها عدداً من الإجراءات التي تعمل على تحقيق هدف مكافحة الفساد، واعتبرت ذلك من أكبر التحديات والهموم التي تواجهها الحكومة.

وذكر بيان مشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠٠٨ والتي أقرها مجلس النواب الثلاثاء الماضي، أن الحكومة عملت على تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات التي تكفل مكافحة ظاهرة الفساد وتحقيق الشفافية وتعزيز الإدارة السليمة وتبسيط الإجراءات، عملاً بتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وذلك من خلال تبني سياسات مالية واضحة وشفافة، وإعادة النظر في منظومة القوانين المالية والاقتصادية، حيث يجري العمل الآن على مراجعة كل من القانون المالي وقانون ضرائب الدخل وقانون الاستثمار، وتعمل التعديلات المقترحة على جعل هذه القوانين أكثر شفافية ومحفزة للنمو.

كما تتضمن تلك الإجراءات إقرار البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور والتي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الموظفين في الجهازين المدني والعسكري وبما يعمل على إزالة دوافع الفساد في الوظيفة العامة.

ولفت البيان المالي إلى تعزيز برامج حوسبة الأنشطة الحكومية وخاصة تلك المرتبطة بتقديم الخدمات العامة، وبما يكفل تبسيط الإجراءات وتقليل الاحتكاك بين المستفيدين والقائمين على تنفيذ العمليات المالية المختلفة، وكذا المصادقة على قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والبدء باستخدام أدلة المشتريات والمناقصات الحكومية، والعمل على إصدار قانون جديد لمكافحة غسيل الأموال، والذي يعزز المنظومة التشريعية والتنفيذية لمكافحة الفساد.

وأشار البيان إلى تفعيل نشاط الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، حيث تم انتخاب أعضاء الهيئة وتم وضع المخصصات المالية اللازمة في مشروع الموازنات العامة للعام القادم، وبما يمكّن الهيئة من القيام بمهامها، كما صدرت توجيهات حكومية لجميع الجهات بإلزام جميع العاملين في وحدات الجهاز الإداري والقطاعين العام والمختلط وكل من يلزمهم القانون بتقديم إقرار الذمة المالية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وقد بدأت هذه الوحدات والعاملون فيها بتسليم إقراراتهم تباعاً.

وأكد البيان المالي لمشاريع موازنات العام ٢٠٠٨ أن التعاون الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لا شك أن له مردوداً إيجابياً كبيراً في تحقيق أهداف البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسيعمل ذلك على تعزيز دور الرقابة الشعبية من خلال مجلس النواب، كما سيؤدي بكل تأكيد إلى محاصرة الفساد وتجفيف منابعه وتوجيه كامل إمكانات الدولة وطاقاتها لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة في كافة المجالات.

وتوقع وزير المالية نعمان الصهيبي أن تشهد الموارد العامة زيادة بسيطة ناتجة عن التحسن في مستوى المساعدات الخارجية وإدماجها في مشروع الموازنة، بالإضافة إلى تنمية حصة الحكومة من فائض أرباح مؤسسات القطاع العام وتحسن إيرادات الغاز والإيرادات الذاتية غير النفطية الأخرى، كما تنمو الموارد العامة بما نسبته ٦,٣٪ من تريليون و٤٣٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٧م، إلى تريليون و٥٢٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م.

كما تشهد النفقات العامة زيادة بسيطة بحوالي مبلغ ٢٠٧ مليارات ريال وبنسبة نمو ١٢,٨٪ من تريليون و٦٢٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٧م، إلى تريليون و٨٢٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م.